

أيدولوجية فرحات عباس في التحري عن كينونة الجزائر أمة ووطن بتحليل دوره في محطات انتخابات 1946م- 1948 م أنموذجا

The ideology of Farhat Abbas in investigating the existence of Algeria as a nation and a nation by analysing his role in the stations of the 1946-1948 elections as a model



د. صباح عبيد *

جامعة محمد خيضر بسكرة

sababhila.abid12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/08/02 تاريخ القبول 2023/10/30 تاريخ النشر 2023/12/31



ملخص:

كشفت فرنسا عن بغضها بنهجها المعتاد مع شعوب مستعمراتها، إذ دلت تصريحاتها على أن نواياها مع الجزائريين بالإصلاح مجرد وبال أوهام، وفي مقابل ذلك اتضح أن نفسية زعماء الحركة الوطنية قد اعتادت على مراوغة فرنسا وأساليبها ومحاولتها التظاهر بالسماح لهم باستئناف تشكيل الأحزاب السياسية من جديد وتمحض عن الظروف السائدة قوانين سمحت بالنهوض بعد الركود، والمشاركة في الانتخابات المزعومة في محطات 1946م-1948م بكلية انتخابية خاصة بالمسلمين، وهذا ما حفز قادة الأحزاب للمضي من جديد للنضال في الجزائر في مقدمتهم فرحات عباس، بسيكولوجية أكثر مرونة في استيعاب طموح الشعب الجزائري لمطلب الهوية الجزائرية وأبلغ شدة في خطاب اللسان الاستعماري ببرنامج أكثر وضوحا والخوض في محطات الانتخابات.

* المؤلف المراسل

ففي الدراسة سنسلط الضوء على المشوار السياسي لفرحات عباس، وتفسير سيكولوجية هذا القائد من خلال دوره في انتخابات المجلس التأسيسي الثاني جوان 1946م و انتخابات المجلس الجزائري أفريل 1948م.

الكلمات المفتاحية: انتخاب، فرحات عباس، الجمعية التأسيسية، تزوير، مترشح، حزب سياسي.

Abstract:

France has revealed its hatred for its usual approach to the peoples of its colonies, as its statements have shown that its intentions with Algerians to reform are mere delusions, In contrast, it became clear that the psyche of the leaders of the National Movement was accustomed to evading France and its methods and attempting to pretend to allow them to resume the formation of political parties. and participation in the so-called elections at the 1946-1948 stations of an electoral college for Muslims, This motivated party leaders to relaunch the struggle in Algeria, led by Farhat Abbas aspiration to the Algerian identity demand and conveyed the intensity of the colonial rhetoric with a clearer programme and delving into the election stations.

In the study, we will highlight Farhat Abbas's political career, explaining the psychology of this leader through his role in the elections for the Second Constituent Assembly of June 1946 and the elections for the Algerian Council of April 1948.

key words: Election; Farhat Abbas; Constituent Assembly; Fraud, a candidate; political party.

مقدمة:

جسدت شخصية فرحات عباس أحد الشخصيات التي أعطت للباحثين مجالاً فسيحاً، من أجل الخوض والتنقيب عن نواياه ومواقفه من الأوضاع العامة في الجزائر بسياسة التسلط الاستعماري الفرنسي، إذ جمعت هذه الشخصية في فترة ما مجموعة من المتناقضات التي ظهرت من خلال تصريحاته المختلفة، كما يمكن القول أنه كان من جماعة النخبة التي تسعى بالدرجة الأولى إلى تحصيل مكاسب بالاندماج في المجتمع الفرنسي، واعتباره الوطن الأم بالرغم من جذوره وأصوله الجزائرية المسلمة، ومن جهة أخرى برز

كشخصية قيادية في النضال من أجل الجزائريين، وبرهن بتطور أفكاره عن اصراره على الخروج من الواقع المرير الذي تمر به الأمة الجزائرية في فترة من تاريخ فرنسا الاستعماري في الجزائر.

بذلك سعى فرحات عباس بالدرجة الأولى على تعديل ذهنيته للوصول إلى اليقين، والتحري عن ماهية كيان الدولة الجزائرية التي نفتها فرنسا، وبهذا برزت جهوده في نضاله لتبرير كينونة بلده وشعبه، وقد غير مساره النضالي بعد نكسة مذابح 8 ماي 1945م، أين مالت فرنسا لسياسة التلاعب من جديد بسلسلة متتالية من الانتخابات أشهرها انتخابات 4-11 أبريل 1948م.

وهنا يكون طرح الإشكالية تتخللها بعض التساؤلات:

- ما مدى نجاح فرحات عباس في تبليغ مطالب الجزائريين من خلال مساهمته في الانتخابات الفرنسية في الجزائر 1946م-1948م ؟

وعليه نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي أبرز المحطات الانتخابية في الجزائر الفترة 1946م-1948م؟
- بماذا تميز أسلوب فرحات عباس في الدعاية لحزبه خلال فترة الانتخابات؟
- ما البرنامج الذي أعده عباس في إطار المطالبة بالحقوق الوطنية الجزائرية؟

تعود أهمية الموضوع باعتباره مرحلة وصل بين فترة المحاولة والتريث للحركة الوطنية الجزائرية مع فرنسا لتحصيل حقوق الجزائريين 1946م-1948م، والتي انتهت بخلاصة عدم جدوى النضال السياسي في استرجاع الحق المسلوب، ذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي في شرح تفاصيل الموضوع.

أولا. توجه أعضاء الأحزاب الوطنية نحو مغامرة المجالس الفرنسية 1946م-1947م:

1. مبادرة الوصول لقانون العفو العام 1945م-1946م:

خرج الجزائريون في ماي 1945م يحتفلون بنهاية الحرب العالمية الثانية مذكرين فرنسا بوعودها خلال الحرب ومنادين بتلبية مطالبهم بالاستقلال، فانقلبت الأوضاع وتحولت المسيرات السلمية إلى مجازر دامية كانت فرنسا هي المتسبب فيها وبطلة مسرحها.¹

لما شعرت فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بخطورة الوضع في مستعمراتها الإفريقية بسبب حالة الاستنكار السائدة لانعدام حقوقهم الطبيعية، بذلك قررت احتواء الأزمة بتحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى اتحاد فرنسي قصد زيادة بسط نفوذها وسلطتها السياسية والإدارية عليها،² وكتضليل للرأي العام وإسكاتا للمعارضة واستغلالا للوقت الذي كان فيه معظم قادة الحركة الوطنية في السجون و المعتقلات في مقدمتهم فرحات عباس، مصالي الحاج، أصدرت السلطات الفرنسية قرار بتاريخ 17 أوت عام 1945م.³

إذ كان قرار أوت 1945م يخطط لإعطاء المسلمين تمثيلا مساويا مع الأوروبيين في الجمعية التأسيسية،⁴ وكان هذه الهيئة الانتخابية الجديدة لغير المواطنين أو كما عرفت في أغلب الكتابات بالهيئة الثانية أو من الدرجة الثانية.⁵

على إثر قرار أوت 1945م السالف الذكر، أقيمت انتخابات 21 أكتوبر 1945م ، التي يمكن اعتبارها بأنها حلقة الاتصال الأولى مع استئناف الحركة السياسية في الجزائر في الفترة التي تلت الحرب الكونية بين فرنسا والجزائر، ويمكن القول أن إصلاحات عام 1944م قد طبقت لأول مرة في هذه الانتخابات، لوضع الدستور الفرنسي، حيث أعطى قادة الأحزاب الجزائرية المنتمة لحركة أحباب البيان والحرية المنحلة بأوامر للامتناع عن الاقتراع في دوائر "انتخابات الدرجتين" التي أقرتها الإدارة الفرنسية،

وعليها قدرت نسبة المقاطعة بـ 50% في كل من مقاطعتي الجزائر وقسنطينة و نسبة 35% في وهران، إذ أحرز اتحاد المنتخين المسلمين الجزائريين الذي يتزعمه الدكتور بن جلول 7 مقاعد من مجموع 13 مقعدا مخصصة لدوائر "انتخاب الدرجتين"، كما ورفضت الجمعية التأسيسية الاقتراحات الاندماجية التي قدمها بن جلول وتركزت دراستها لموضوع الجزائر، في قضية العفو العام عن جميع أولئك الذين اشتركوا في حوادث عام 1945 م.⁶

2. العفو العام واستئناف النشاط السياسي في الجزائر:

إذ بذلت جهود حثيثة من أجل الإفراج عن المعتقلين السياسيين في الجزائر، وعليه أثر السعي بإصدار قانون العفو العام في 16 مارس 1946م، ولكنه لم ينفذ كاملا حين بقي مصالي الحاج وآخرون من مناضلي حزب الشعب الجزائري في السجن، واعتبرت بعض التشكيلات السياسية الجزائرية صدور نصر كبير، خاصة التيارات المعتدلة مثل: الحزب الشيوعي، الذي رأى بأن سياسته المرنة كانت السبيل في وجوده، وجعل لذلك دعاية كبيرة في محاولة منه لمحو الصورة القائمة التي ظهر بها سنة 1945م سالفة الذكر.⁷

وفقا نص قرار مارس 1946م تم تسريح أغلبية الجزائريين الموقوفين عن تشكيلات ماي 1945م، وعاد العلماء وأنصار "البيان" إلى استئناف نشاطهم، إذ نظم الأخيرون أنفسهم بحزب جديد،⁸ بذلك عاد نشاط الحركة الوطنية وتشكل حزبان جديان في التسمية، الأول هو حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وثنيهما حركة انتصار الحريات الديمقراطية.⁹

لتكون التجربة العملية التي عايشها فرحات عباس المعاصر للحوادث في الجزائر وفرنسا، قد أمدته بمعايير واعتبارات التقييم للإسلام وللإستعمار، ومدى جهل الإستعمار

بحقيقة الإسلام الحضارية والاجتماعية، وقدرة المسلمين على التعايش مع الآخرين بتحليلهم بقيم الرأفة والتسامح والعيش معا.¹⁰

إذ مضى إلى انتقاد الإدارة الفرنسية لمواقفها الرجعية ضد كل محاولات الجزائريين لتحقيق هذا التعاون المنشود، وأدانها بجرمة التحريض على أحداث سنة 1945م، واستفزازاتها، وتنظيمها للمتطوعين وارتكاب الفظائع والمذابح وأعمال البطش والإرهاب ضد المسلمين الجزائريين، حتى وصل إلى القول: "... لا نريد اندماجا، ولا نريد سيدة جديدة، ولا انفصالا . وإنما نريد شعبا فتيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطية، محققا لها التطور الصناعي والعلمي، وحاملا رسالة بعثها فكريا وخلقي، مرتبطا بشعب عظيم متحرر الفكر. نريد ديمقراطية فتية في نشأتها، توجهها الديمقراطية الفرنسية العظيمة. هذه هي الصورة بل التعبير الواضح لحركتنا الرامية لبعث الجزائر... "¹¹

3. فرحات عباس والانجراف نحو انتخابات المجلس التأسيسي الثاني 2

جوان 1946 م :

يمكن القول أن فرحات عباس كان يؤمن بفكر التمدن مع الاحتفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية كونه اكتسب ثقافته من خلال تعليمه في فرنسا، إذ أخذ من مناهجها، فانطلاقة من أوساط النخب الفرنسية، ربطت بإيمانه العميق بالفكر الفرنسي الذي ارتبط بمبادئ ثورة 1789م، لكن السيطرة الفرنسية على الجزائر أضحت شيئا لا رجعة فيه، وأن فرنسا لن تسمح بأي حقوق للأهالي.¹²

إذ تمكن فرحات عباس من أن يجمع حوله كوكبة من الإطارات المؤمنة بأفكاره والمستعدة للنضال في سبيلها، واتفق معهم على بعث حزب جديد أسماه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" وقاد قانونه الأساسي إلى المصالح المختصة للحصول على الترخيص القانوني في حينه قرر الحزب المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية 2 جوان 1946م.¹³

هذا وسطر فرحات عباس برنامجا تضمن عدة محاور، ارتأى من خلاله إلى ضرورة تشييد الجزائر على أسس واقعية وتاريخية لتكون كفيلة بأن تعبد لها طرق الديمقراطية العالمية، ومن أهم تلك المحاور المساواة المطلقة، التربية العلم والتكنولوجيا.¹⁴ أما مشروع الاتحاد الديمقراطي افني مجمله كان يرمي إلى إنشاء جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا بحرية أولا، وعلى قدم المساواة ثانيا، فإن تمسكه بالنماذج الدستورية وبالفكر الجمهوري الفرنسي، ناتج عن إيمان واعتقاد قوي بما جاء فيه.¹⁵

لكن سرعان ما أوضح فرحات عباس موقفه بعد الانتخابات من المستقبل الفوري للجزائر، فقد واصل حملته على الدمج وأكد وضوح الشخصية الجزائرية وأصالتها، ولم يؤيد قيام دولة إسلامية في الجزائر، وإنما أيد قيام دولة جزائرية يكون فيها الجزائريون والأوروبيون متساوين في الحقوق. وتقوم على أساس اقتراع عام على درجة واحدة للجميع، وقدم فرحات في شهر أوت عام 1946م مشروع دستور للجزائر إلى الجمعية التأسيسية لكن الجمعية رفضت البحث فيه.¹⁶

حيث يشير عباس في كتابه ليل الاستعمار: "... ونحن نعلم بأن القانون في حد ذاته هو والعدم سيان، ولكن تطبيقه هو كل شيء، وحيث أن القوانين يجب أن تطبق لا في باريس، بل في الجزائر، ومن طرف المعمرين، فعلى الفاهم أن يفهم..."¹⁷

على إثر هذه الانتخابات رفض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فكرة الاتحاد مع الشيوعيين، الذين حاولوا الاقتراب من الوطنيين واقترحوا برنامجا مشتركا : إدانة الإدماج والاعتراف بالخصوصية الجزائرية، انتخاب جمعية جزائرية بالاقتراع العام مع المساواة بين هيئتي الناخبين، وكانت حصيلة النتائج عن انتخابات 2 جوان 1946م كالتالي: 426 732 امتناعا عن التصويت و 174 445 صوت للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و 149 136 فقط للاشتراكيين والشيوعيين، وكان للاتحاد الديمقراطي 9 نواب من 12، وإن لم يكن هناك غش لكان بوسعه أن يكون يحقق انتصارا كاملا، وبينت

هذه الانتخابات تفهقر الشيوعيين (53396 صوتا في 1946م مقابل 135357 صوت في 1945م).¹⁸

4. فرحات عباس وموقفه من قانون 20 سبتمبر 1947م:

إن قانون 20 سبتمبر 1947م قد اعتمده مجلس الأمة بأغلبية 320 صوتا مقابل 88 وامتناع 186 عضوا عن التصويت لـ " قانون 1947 "، سلسلة من النصوص الخاصة بالجزائر التي أصبحت " مجموعة دوائر ذات شخصية مدنية وسلطة مالية يعلن النظام الأساسي المساواة بين الجميع، وهوية الرواتب والمعاشات التقاعدية، والعلاوات العائلية، وإلغاء أي قانون طوارئ ينص النظام الأساسي على ما يلي: "...عندما يقيم المسلمون الفرنسيون في العاصمة الفرنسية، فإنهم يتمتعون بجميع الحقوق المرتبطة بوضع المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الالتزامات في الحكومة العامة..."¹⁹

لما ناقشت الجمعية الوطنية مسألة الوضع القانوني للجزائر في أغسطس 1947م، لم يسجل البرلمان الفرنسي لا أطروحة حزه الشعب الجزائري - دستور جزائري ذو سيادة ولا أطروحة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "الفدرالية"، وبما أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ليس ممثلا في الجمعية الوطنية، فإنه عرف بمشروعه الفيدرالي عن طريق الأوساط السياسية الباريسية، وبهذا فإنه انسلخ بصفة نهائية عن سياسته الاندماجية، وهو يطالب باحترام الشخصية الجزائرية مع استقلالية التسيير في إطار الاتحاد الفرنسي، ورغم التصويت من طرف المجلس العام لقسنطينة الذي اتبعته بعض البلديات في مدينة الجزائر ووهران وعنابة وسطيف على لائحة ترفض الإدماج وتطلب بوضع قانوني تقديمي.²⁰

لكن في الحقيقة فوضع الجزائر لم يتغير بعد القانون الجديد، الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947م، فالجلس الجزائري الجديد ضم 60 نائبا للأوربيين و60 نائبا للجزائريين، والتمثيل في البرلمان الفرنسي قد تحقق وأصبح من حق المسلمين إرسال 15 نائبا لتمثيلهم هناك لكن وفق النهج الفرنسي،²¹ فالجزائريين المسلمين ظلوا

يناضلون من أجل تحررهم السياسي حتى لا يظلوا محرومين من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذا البلد عبثا لم يعد القوميون تحت أي أوهام.²² كما أن سلسلة النصوص الخاصة بالجزائر تمنحها شخصية مدنية وسلطة مالية وهذا يعني المساواة بين الجميع منها الرواتب والمعاشات التقاعدية ، والعلاوات العائلية ، وإلغاء أي قانون طوارئ، أي الخضوع لنفس بوضع المواطن الفرنسي وبنفس الالتزامات في الحكومة العامة.²³

إذ كان ينبغي أن يكون النظام التشريعي في الجزائر نفس النظام التشريعي في المتروبول " عدا الاستثناءات المحددة من القانون ". غير أنه، بالمصادقة على قانون 20 سبتمبر 1947م الخاصة بالقانون العضوي للجزائر نلاحظ بأن المشرع قلب القاعدة الدستورية: جعل من تطابق النظام التشريعي بين المتروبول و الجزائر.²⁴

إذ اعتبر القانون الجديد الجزائر كذلك مجموعة من العمالات الفرنسية، لها شخصيتها المدنية والاستقلالية المالية وتنظيما خاصا، وتكلف جمعية جزائرية، بالاتفاق مع الحاكم العام بتسيير المصالح الخاصة للجزائر، وفي هذا الوضع القانوني نجد بعض الإجراءات الليبرالية: مساواة بين كل المواطنين الفرنسيين، حق الانتخاب للجزائريين، استقلالية الشعائر الدينية بالنسبة للإدارة وإلغاء النظام الخاص بأراضي الجنوب، والبلديات المختلطة والاعتراف باللغة العربية على أنها إحدى لغات الاتحاد الفرنسي مع الوعد بتنظيم تعليمها في كل المراحل.²⁵

كما نصت بنود قانون سبتمبر 1947 م على السماح للأحزاب الجزائرية بالمشاركة في الانتخابات، وفتح الحوار بينهم وبين الحكومة الفرنسية، ورغم رغبة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في تحقيق الاتحاد مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري، كـرغبة ملحة من فرحات عباس بتشكيل "جبهة ديمقراطية" لمواجهة

الجبهة الاستعمارية لكنه تراجع عن الفكرة بسبب تمسك حركة الانتصار بقرار إجراء الحملة الانتخابية حول موضوع "الأمة الجزائرية السيدة" وهي حلقة ملغمة.²⁶

هكذا قررت الحركة (MTLD) أن تترشح وحدها لانتخابات البلدية في أكتوبر 1947 م مقابل مترشيحي الاتحاد الديمقراطي (UDMA) والحزب الشيوعي، وسجل الاتحاد (UDMA) الانتصار فيها بأغلبية، حيث ذكر عباس بأنه كذلك يعمل من أجل جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية بحكومتها وبرلمانها وعلمها ولكنه رفض الاتحاد مع حزب الشعب الجزائري (PPA) والحركة (MTLD)، لأن أغلب أعضائهما يعيشون في السرية، وبعد الانتخابات البلدية استنتجت الإدارة خلاصات وهي؛ أن الانتخابات الحرة لا يمكن أن تكون إلا لصالح حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار.²⁷

لذا يمكن القول أن مستقبل الأمة يعني العمل بشرعية وتحصيل الحقوق السياسية والمضي على قدم المساواة مع الفرنسيين والمستوطنين حسب منظور عباس، وهذا ما جعله يسعى لباب التعريف بالمشكل الجزائري برؤيته الخاصة عن طريق حزب الاتحاد وخوفا من الحل رفض الانضمام لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.²⁸

لهذا فقد تم خرق بنود قانون 20 سبتمبر 1947 م، بتزوير الانتخابات على جميع المستويات، بعد نهاية الانتخابات البلدية التي جرت يوم 19 أكتوبر 1947م، كما سبقت الإشارة بالفوز الساحق للأحزاب السياسية الوطنية الجزائرية وعلى رأسها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إذ زرعت هذه النتائج الإيجابية - بالنسبة للمسلمين الجزائريين طبع رعب وهلع كبيرين في أوساط المستوطنين الأوروبيين، إذ بدأوا يشعرون أنها تهدد كيانهم ووجودهم في الجزائر، بل إنهم بدأوا يشعرون أن نفوذهم سيزداد تقلصا إذا ما طبق قانون الجزائر"، وهكذا فإنهم أصبحوا يخشون أن يتحولوا بفعل تلك النجاحات من

أغلبية مفروضة بالقوة إلى أقلية أوربية في إطار النظام الديمقراطي الذي رسمه قانون 20 سبتمبر 1947م.²⁹

ثانيا. حزب الاتحاد الديمقراطي وانتخابات المجلس الجزائري 4-11 أبريل 1948 م

1. وصف مجريات التصويت في الانتخابات:

تم استبدال الحاكم العام إيف. شاتينو الذي تم الحكم عليه بأنه ليبرالي أكثر من اللازم ، وتأجلت انتخابات الجمعية الجزائرية. وقد منح ذلك لمارسيل إيدموند نايجلان، الحاكم العام الجديد بحجة إصلاح الانتخابات.³⁰

إن مثل هذه الانتخابات الفريدة من نوعها في تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر لاختيار ستون 60 ممثلا عن الهيئة الانتخابية الأولى و 60 عن الجزائريين من الدرجة الثانية، لتمثيل شريحتي المجتمع الجزائري، إذ كان لا بد من تخطيط وتنظيم محكم للفوز بنتائجها، على الرغم من أن الأسباب تبقى غير أكيدة فإن موعد الانتخابات، التي حددها قانون 20 أوت 1947م، قد أجل ليوم 04 أبريل 1948م، أي أكثر من ثلاثة أشهر عن الموعد المحدد رسميا. لكن الظروف الجغرافية و الزمنية، تجعلنا نقبل بعض الأسباب، اعتمادا على ما تقدم به بعض أعضاء المجلس المالي أثناء مناقشتهم في إطار التحضير لهذه التظاهرة الانتخابية، وعدم اكتمال تقسيم الدوائر الانتخابية في عمالة الجزائر العاصمة مقارنة بعمالتي وهران وقسنطينة.³¹

إذ ارتبطت انتخابات المجلس الجزائري باسم نايجلان وزير التربية الوطنية الفرنسي، الذي عين حاكما عاما على الجزائر يوم 12 فيفري 1948م، ففي البداية كان هذا المسؤول الجديد يجهل واقع الجزائر، لكنه تخمس لتثبيت سلطة فرنسا وفرض وجوده على كامل القوى الممثلة للشعب الجزائري، وكشفت انتخابات المجلس الجزائري 4-11 أبريل 1948م على وجود أسماء جديدة للمناضلين بالنسبة للحركة الوطنية دعمتها في

الانتخابات من حيث التمويل، والدعم، والدعاية، وتضييق الخناق على الاستقاليين لإفساح المجال لهؤلاء والقيام بالتزوير وتكثيف المراقبة.³²

2. نصيب حزب الاتحاد الديمقراطي من نتائج الانتخابات :

شارك في هذه الانتخابات ممثلو الهيئة الانتخابية الأولى وهم الأوروبيون وكذلك ممثلو الهيئة الانتخابية الثانية وهم المسلمون الجزائريون، أما التشكيلات السياسية للهيئة الثانية التي دخلت الانتخابات فهي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، وحتى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بطريقة غير الحملة الانتخابية للاتحاد الديمقراطي.³³

إذ انطلقت عمليات الغش وتزوير الانتخابات قبيل إجراء الانتخابات المقررة ليوم 4 أبريل 1948 م والخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الجزائري الجديد، وفي المرحلة الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الأشخاص الموالين لها ورشحتهم للانتخابات على أساس أنهم مستقلون، فقد ألقت الشرطة القبض على 32 من مجموع 59 مرشح من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأصدرت المحاكم الفرنسية عليهم إحكاما لمدة 80 شهرا ودفع غرامات لا تقل عن 700 000 فرنك)، كما قامت الإدارة الفرنسية بمنع الجرائد عن الصدور وعدم السماح بتوزيع البيانات عن العمليات الانتخابية، حيث قام محافظ الشرطة بالإشراف على صناديق الاقتراع، أما في مدن الثنية، عين بسام، إيسير، فإن بطاقات الانتخابات لم توزع بتاتا. وفي مدينتي قلمة وسطيف لم يتم الإعلان عن النتائج الانتخابية.³⁴

كما أن ساعات الفتح والغلق غير محترمة، وتم الاستهزاء بالممثلين عن المترشحين فلا يخصص لهم بمراقبة اندراج الاقتراع، والصناديق كانت مملوءة مسبقا بأوراق المترشحين الإداريين وتصويت ببطاقات بأسماء المتوفين والغائبين، مع تدخل قوات الأمن للضغط على الناخبين وفرز الأصوات بدون حضور مراقبين.³⁵

حيث نجد الفوز فيها كآآتي: الهيئة الانتخابية الثانية: الأحرار 41 مقعد ، حركة الانتصار الحريات الديمقراطية 09 مقاعد، الاتحاد الديمقراطي 08 مقاعد الأحرار الفدراليين مقعد واحد، الأحرار الاشتراكيين 01 مقعد، فعلى مستوى الهيئة الانتخابية الثانية، إذ نجد أن الحركة الانتصار الحريات قد احتلت المرتبة الثانية، بعد الأحرار وقبل الاتحاد الديمقراطي على الرغم من عمليات الاعتقال التي شملت مناضليها، ثم تلاها الاتحاد الديمقراطي بفارق مقعد، أما فوز الأحرار بـ41 مقعداً، أي أكثر من نصف مقاعد التمثيل في المجلس الجزائري، يعني بشكل صريح دعم السلطة الفرنسية للمتعاونين معها، أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد غاب نهائياً في هذه الانتخابات.³⁶

3. موقف فرحات عباس من المناورة الفرنسية الانتخابية أبريل 1948م :

عملت الإدارة الفرنسية على تزوير هذه الانتخابات بشكل استفزازي ومثير، وكانت ردود فعل الجزائريين عنيفة، وعندما عقدت الجلسة الافتتاحية للجمعية الجزائرية في أبريل 1948م، وقف «عباس فرحات» ليرفع احتجاجه ضد إجراءات الاقتراع، وضد اعتقال عدد من المرشحين من مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، فما كان من «عباس فرحات، إلا أن انسحب من الجلسة، وانسحب معه ممثلو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.³⁷

إذ اتخذت الجمعية الجزائرية على أثر ذلك قراراً بطرد عباس فرحات وإخوانه من عضوية الجمعية، وهكذا عادت خيبة الأمل من جديد لتحبط تفاؤل الكثيرين من مثقفي الاتحاد الديمقراطي، إذ كتب السيد أحمد بومنجل، وهو من زعماء الاتحاد الديمقراطي ما يلي: "... لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية، واستغفلنا، وسيستفيق الإنسان ذات يوم، ليجد أن الجزائر قد انتقلت إلى صف الكتلة الشرقية، وسيتهز البعض آنذاك الفرصة للحديث عن التنكر للجميل، والبكاء على الآمال الضائعة..."، وقد أدى ذلك إلى

عجز الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري عن الإسهام في حياة الجزائر السياسية، عن طريق تمثيله في الجمعية الجزائرية.³⁸

يشير القائد بن يوسف بن خدة حول انتخابات المجلس الجزائري 1948م: "...أما في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلم يتمكن من المرور سوى سبعة مرشحين هم: فرحات عباس، الدكتور عبد السلام بن خليل، قادة، أحمد فرنسيس، قدور ساطور، بن الحاج سعيد الشريف ويوسف بن عبيد، أما في القائمة الانتخابية من الدرجة الأولى حيث كان التزوير من رابع المستحيالات..."³⁹

إنَّ يحمل القول أنَّه من خلال هذه الانتخابات سار وضع مموه من التزوير والإكراه والتخبط في الجزائر، فالجمعية الجزائرية هيمن عليها المستوطنين الأوروبيين والأعيان من أعوان الإدارة، وتخللت الانتخابات بالمطاردة وسجن الجزائريين من الحزب الوطني والمرشحين والناشطين، الذين يسعون إلى الاقتراع العام لجميع الشعب الجزائري.⁴⁰

خاتمة:

من خلال القراءة التحليلية للموضوع خلصنا إلى مجموعة من الأفكار: اتسم دور فرحات عباس بالبحث عن ما وراء الواقع الذي نسجته فرنسا بخيوطها، أين تتالت عليه الحيات من مبادراته المطالبة بالارتباط بفرنسا كوطن أم للجزائر وشعبها في ظل العيش على قدم المساواة مع غيرهم من فرنسيين، إلا أن المطالب تسير وفق المنطق الفرنسي وما يناسب مصالحها في الجزائر.

كما ظلت مجمل المشاريع الإدماجية بهدف استقطاب النخب للتوقف عن الميل لوطنها الجزائر وشعبه المضطهد، وكانت المحازر التحذير الجلي لمجاهة قراراتها، وأتبعته مجموعة من الأكاذيب من محطات الانتخابات في الفترة من 1945-1948 لتكون مرحلة المجاهدة الرسمية.

إذ برز عباس في انتخابات سنوات (1946م-1947م)، ظلنا منه أنها محاولة لتصحيح الأوضاع ومحو الآثام، إلا أنه تفاجأ بمزيد من استمرارية الغطرسة الاستعمارية لسيما محطة انتخابات أبريل 1948 م، التي هي محور الدراسة من نضال فرحات عباس حين لجأت فرنسا لسن القوانين لتبيح لها أعمال التخريب والاضطهاد والتزوير المتعمد. كما كانت المواجهة الجزائرية الفرنسية في انتخابات أبريل 1948 م بمعية مهندس التزوير الفرنسي ايدموند مارسيل نايجلان الذي سطعت شمس في مجال التلاعب بالقوانين لتزوير الانتخابات لصالح عملاء الإدارة الفرنسية. لقد استنكر عباس التزوير والتسويق الانتخابي لسنة 1948م، وتحطمت الصورة لفرنسا الحنون على جماعة النخبة الملبية لمطالبهم، وأدرك حقيقة الأمة الجزائرية ودولة الجزائر.

الهوامش:

- ¹ أحمد المسلماني، خريف الثورة ، ط1، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2005، ص 121.
- ² يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 إلى 1960)، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص ص305، 308.
- ³ قدارة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954، المرجع السابق، ص146.
- ⁴ ينص القانون رقم 46-940 n° الصادر في 7 أيار/ماي 1946 م على جميع سكان المستعمرات الفرنسية "اعتبارا من 1 جوان 1946، يتمتع جميع مواطني أقاليم ما وراء البحار (بما فيها الجزائر) كما هو الحال مع الرعايا الفرنسيين في الأراضي الكبرى والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار. وستحدد قوانين محددة الظروف التي سيمارسون بموجبها حقوقهم كمواطنين". ومع ذلك، لا توجد مساواة في المسائل الانتخابية حيث لا تزال هناك غرفتان الغرفة الأولى تضم مواطنين من الحالة المدنية الفرنسية و الغرفة الثانية تضم مواطنين من السكان. للمزيد انظر:
- Éric de Mari Éric, Savarese dir, La Fabrique Coloniale du Citoyen Algérie, Nouvelle-Calédonie, Editions Kharthala, Paris, 2019 ,p05.
- ⁵ يحي جلال، المرجع السابق، ص ص 305، 308.

- ⁶ جوان غيلسي، الجزائر الثائرة، ط1، تر، خيرى حماد، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1961، ص82.
- ⁷ قريبي سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2010-2011، ص ص 122- 123.
- ⁸ أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1980، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، 2016، ص 728.
- ⁹ أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، تح، خير الدين شترة، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013، ص35.
- ¹⁰ نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2015، ص431.
- ¹¹ بسام العسلي، الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1986، ص ص 109- 110.
- ¹² حميد عبد القادر، الدكتور لمين دباغين المثقف والثورة، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص ص 21- 22 [بتصرف].
- ¹³ بوسعيد سمية، الأحزاب الجزائرية والتجربة الانتخابية 1919-1954، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، ع2، جوان 2010، ص 77.
- ¹⁴ نفسه، ص 77.
- ¹⁵ الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص54.
- ¹⁶ بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص 110- 111.
- ¹⁷ فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر، أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص165.
- ¹⁸ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص360.
- ¹⁹ Jean Balazuc, Guerre d'Algérie Une Chronologie Mensuelle Mai 1954-décembre 1962, l'harmattan, Paris, 2015, p62.
- ²⁰ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 362، 366.
- ²¹ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ط1، ص315.
- ²² Belaïd Abane, L'Algérie en guerre Abane Ramdane et les fusils de la rébellion, L'Harmattan, Paris, 2008, p34.

²³ Jean Balazuc, Guerre d'Algérie Une Chronologie Mensuelle Mai 1954-décembre 1962, l'harmattan, Paris, 2015, p62.

²⁴ حمزي كمال، التمثيل النيابي للجزائر في البرلمان الفرنسي بين 1946-1954 مسالك ومواقف ، مجلة آفاق للعلوم ، جامعة الحلقة، الجزائر، مج2، ع 6، 2017، ص 79 .

²⁵ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 362-366.

²⁶ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939 - 1951، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 1063-1064.

²⁷ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص 366.

²⁸ عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 727. [بتصرف]

²⁹ عقيلة ضيف، التنظيم السياسي الإداري في الجزائر 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص 135 .

³⁰ Benjamin Stora, Algeria 1830-2000 A Short History, Tr, Jane Marie Todd, Cornell University Press, London, 2004 , p26.

³¹ قاسم عابدية، الثورة التحريرية في جلساته المجلس الجزائري (1954-1956) مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص 25.

³² محمد بكار، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، 2014، ص ص 329-330.

³³ طاعة سعد ، دور النواب المسلمين في الحياة النيابية بالجزائر 1947-1956، دار كوكب العلوم، الجزائر، ط1، 2012، ص 113.

³⁴ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 316-317 .

³⁵ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 366-367 .

³⁶ قاسم عابدية، المرجع السابق، ص ص 30، 32 .

³⁷ بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص 111-112 .

³⁸ نفسه ، ص ص 111-112 .

³⁹ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص ص 169-170.

⁴⁰ Mameri Khalfa ,Ferhat Abbas,Thala Editions, Alger ,2006, p73.